Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 9 | Page 369 – 383 |2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Dimensions of the July 2024 Student Revolution in Bangladesh in Building a Non-Discrimination Society: An analytical Study

Md. Abul Kalam [1,*]

[1]Department of Sciences of Hadith & Islamic Studies, Faculty of Shari'ah & Islamic Studies, International Islamic University Chittagong, Bangladesh.

***Corresponding author:** *kalam1981@yahoo.com*

Keywords

1. July revolution
2. Bangladesh
3. Equality
4. Non-discriminatio
5. Social Justice

Abstract:

In July 2024, Bangladesh witnessed a significant sociopolitical movement known as the July Revolution. Aims of this revolution were driven by demands for equality, justice, and fairness for all citizens. Prior to this event, many individuals in Bangladesh faced discrimination based on religion, gender, socio-economic background, and social class, leading to unequal opportunities and systemic marginalization. This study examines how the July Revolution contributed to building a non-discriminatory society by ensuring equal rights for all, regardless of wealth, gender, or background. Key outcomes of the revolution included the establishment of new laws and policies promoting equality, the amplification of the people's voice in governance, and a strong emphasis on accessible education for every child. These changes have propelled Bangladesh towards a more inclusive, fair, and peaceful society where every individual is respected and treated equally. From this standpoint, this research proposes some recommendations, including promoting the values of justice and equality through educational curricula, establishing independent bodies to combat discrimination, involving youth in decision-making, creating support centers that provide legal and psychological counseling for its victims.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 9 | Page 370 – 383 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

أبعاد ثورة يوليو 2024م الطلابية الشعبية في بنغلاديش في بناء مجتمع بلا تمييز

دراسة تحليلية

محمد أبو الكلام[1]*،

[1] كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، بنغلاديش.

***المؤلف:** kalam1981@yahoo.com

الكلمات المفتاحية

1. ثورة يوليو
2. بنغلاديش
3. المساواة
4. بلا تمييز
5. العدالة الاجتماعية

الملخص:

تشهد جمهورية بنغلاديش الشعبية ثورة اجتماعية سياسية ذات هزة عنيفة، عُرفت بـ "ثورة يوليو 2024م"، وتهدف هذه الدراسة إلى إيجاد المساواة الشاملة في جميع الفرص والامتيازات داخل الدولة للمواطنين أجمعين، وتهميش كافة أشكال التميز والتفاضل غير الشرعية والأخلاقية المتمثلة في الأنظمة السائدة في دوائر الحكومة وأجهزتها المختلفة. ويعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي لإظهار تقييم الممارسات في المجتمع البنغلاديشي حول ثورة متأخرة حادثة بأيدي الطلاب الشعبي. وتناولت هذه الدراسة العوامل الرئيسية التي أسهمت في اندلاع ثورة يوليو 2024م، ومنها نظام الحصص الجائر وديكتاتورية الحكومة التي مارست القمع ضد المعارضين، حتى وصل الأمر إلى الإعدام والسجن المؤبد. وركزت الثورة في بناء مجتمع خالٍ من التمييز، يضمن حقوقًا متساوية للجميع بغض النظرعن الدين أو الجنس أو الخلفية. وتثبت نتائج الدراسة قدرة الطلاب على قيادة مقاومة الظلم والمطالبة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، ودورهم في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان ومناهضة التمييز بجميع أشكاله مما يحظي فيه كل فرد بالاحترام والمساواة في تعامل الدولة له.

وتقترح الدراسة بعض التوصيات، منها تعزيز قيم العدالة والمساواة عبر المناهج التعليمية، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة لمكافحة التمييز، وتمكين الشباب في صنع القرار من خلال مجالس طلابية، إضافة إلى إنشاء مراكز دعم تقدم استشارات قانونية ونفسية لضحاياه.

المقدمة:

كانت الثورات الشعبية–على مرّ التاريخ– نقطة تحول في مسيرة الأمم نحو تحقيق العدالة والمساواة، ومن بين هذه الثورات تأتي "ثورة يوليو" في بنغلاديش كمحطة بارزة في النضال ضد التمييز الاجتماعي والسياسي؛ إذْ جسّدت إرادة الشعب في بناء مجتمع يقوم على أسس العدل والمساواة، وقد انطلقت هذه الثورة من رحم المعاناة، رافعةً شعار الإصلاح والتغيير، ومطالبةً بإعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي بما يضمن حقوق جميع فئات المجتمع دون تفريقٍ أو تمييز (الحسن، 2020م، ص18).

وقد عكست هذه الثورة تطلعات الشباب والقوى المجتمعية نحو بناء مستقبل أكثر إنصافًا، حيث لعبت الحركات الطلابية والاحتجاجات الشعبية دورًا محوريًّا في تحدي الهياكل السلطوية، والمطالبة بسياسات تُنهي أشكال الظلم والتمييز (عبد الكريم، 2018م، ص37). كما امتدت تأثيراتها لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية؛ فسعت إلى خلق بيئة تضمن فيها الحقوق الأساسية لكل فرد بغض النظر عن طبقته أو انتمائه.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى تحليل الدور الذي لعبته "ثورة يوليو" في بنغلاديش في بناء مجتمع بلا تمييز، من خلال دراسة الوقائع والحقائق التاريخية لثورة يوليو في بنغلاديش.

تمثل "ثورة يوليو" في بنغلاديش إحدى المحطات السياسية والاجتماعية الفارقة في تاريخ البلاد، فقد اندلعت نتيجة تراكمات طويلة من الاستبداد والتمييز، وأتت كنتيجة مباشرة لحراك شعبي واسع النطاق قاده الشباب والطلاب، مطالبين بالإصلاحات الجذرية في النظام السياسي والاجتماعي. وفيما يلي عرض لأبرز الوقائع التاريخية التي سبقت ورافقت هذه الثورة:

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

قامت ثورة يوليو 2024م الطلابية الشعبية في بنغلاديش نتيجة لتراكم العديد من الأسباب الرئيسية التي دفعت الطلاب والجماهير إلى التحرك. وكان الطلاب صوت الأمة النابض بالحياة، فتحركوا دفاعاً عن الحق والحرية والعدالة ليصنعوا مستقبلاً يليق بكرامة الإنسان البنغلاديشي؛ لذا يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس: لماذا هذه الثورة الشعبية التي قام بها الطلاب في بنغلاديش؟ وما أبرز أسباب الثورة؟ ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

ما المعوقات التي شهد الشعب البنغالي لتدهور جودة التعليم في المناهج التعليمية؟

ما أوجه الفساد وأشكال الفوضى التي حدّت من تطبيق النظم في مؤسسات الدولة بما في ذلك المدارس والجامعات؟

إلى أي مدى يمكن اعتبار أن الشعب كان يتمتع بالحريات العامة وخاصة حرية التعبير؟

هل كانت فرص العمل متاحة بشكل واسع للجميع أم محدودة لأشخاص معينة؟

ما الدور الذي لعبه الطلاب خلال ثورة يوليو في بنغلاديش بهدف بناء مجتمع بلا تمييز أو عنصرية؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدة غايات رئيسية، وأهمها ما يأتي:

تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لثورة يوليو 2024م الطلابية الشعبية في بنغلاديش، مع

التركيز على دورها في تعزيز قيم العدالة والمساواة، وترسيخ أسس مجتمع خالٍ من التمييز.

إسهام الحراك الطلابي والشعبي في كسر قيود التمييز الطبقي والاجتماعي والاقتصادي، مستعرضة انعكاسات الثورة في ترسيخ مجتمع يقوم على العدالة والإنصاف واحترام كرامة الإنسان.

رصد التحديات والمعوقات التي تعترض طريق تحقيق مجتمع بلا تمييز بعد الثورة.

رؤى وتوصيات عملية تهدف إلى تعزيز مكتسبات ثورة يوليو 2024م، وترسيخ قيم المساواة والوحدة الوطنية، بما يمهد الطريق نحو مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا.

أهمية الدراسة:

تركز الدراسة على فهم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى إبراز مطالب المساواة والعدالة، بتوضيح دورها في تشكيل الوعي الجماعي، وبتوثيق تاريخ الحراك الطلابي والشعبي في بنغلاديش. وتساهم في صياغة استراتيجيات لبناء مجتمع أكثر عدلا وتكافُئًا في فرص العمل. وتبرز الدراسة أيضًا إسهام الطلاب ودورهم في قيادة التغيير في المجتمع.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يتم وصف وقائع ثورة يوليو 2024م، وتحليل أبعادها السياسية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية في ضوء مفهوم بناء مجتمع بلا تمييز، كما تستند إلى المنهج التاريخي لرصد خلفيات الثورة وتطوراتها.

1.1 الخلفية السياسية والاقتصادية عن الثورة:

عاشت بنغلاديش تحت نظام حكم ديكتاتوري باسم الديمقراطية على أيدي حزب عوام ليغ الذي حكم من سنة 2008م إلى 2024م تقريبا 16 عامًا، اتسم بسيطرة حزب واحد على مفاصل الدولة، مع غياب واضح للمعارضة الفاعلة. ومع مرور الوقت ازداد الاستبداد السياسي، حيث تم قمع الحريات العامة، وتقييد وسائل الإعلام، وتقليص دور الأحزاب المعارضة؛ مما أدى إلى تزايد السخط الشعبي.

كان انتشار الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع أحد أبرز جوانب الحكم خلال تلك الفترة؛ إذ تفشّت المحسوبية والرشوة داخل مؤسسات الدولة؛ مما جعل أي محاولات للإصلاح غير مجدية. ((Hasan, 2023, p.27.كما أن تاريخ الدعوة شهد من قبل نماذج مختلفة لنهايات الأمم المكذبة، مثل أقوام نوح وهود ولوط وشعيب، حيث هلك الكافرون ونجا المؤمنون دون ذكر دورٍ لهم بعد النجاة؛ ممّا يبين أن الله يُعجّل أحياناً بالعقوبة في الدنيا لكن الجزاء الأنسب مؤجل للآخرة. كما شهد التاريخ مصرع فرعون وجنوده ونجاة موسى وقومه مع تمكين مؤقت لهم في الأرض، رغم أنهم لم يبلغوا الاستقامة الكاملة، وكذلك انتهى أمر المشركين الرافضين للإيمان بالنبي محمد– صلى الله عليه وعلى آله وسلم– بالهزيمة، وانتصر المؤمنون نصراً كاملاً مع ترسيخ العقيدة في نفوسهم (الشحود، 2012م، ص220).

كما أن النظام الحاكم كان يستخدم الأجهزة الأمنية للقضاء على أي معارضة، سواء من خلال الاعتقالات التعسفية أو القوانين السوداء المقيدة للحريات. هذا الوضع خلق حالة من الاحتقان السياسي، حيث لم يكن أمام الشعب سوى خيارين: الاستمرار في العيش تحت هذا القمع، أو الخروج للمطالبة بالتغيير، ومع تصاعد الأزمة الاقتصادية أصبح الخيار الثاني هو الأقرب للواقع.

1.2 الأزمة الاقتصادية وتفاقم المعاناة الشعبية:

شهدت البلاد أزمات اقتصادية خانقة أثرت بالتوازي مع المشكلات السياسية على حياة المواطنين .Siddique (2022, p53). وارتفعت معدلات الفقر من 8.7% عام 2022م إلى 18.87% عام 2024م، ومن ثَمّ لم يتمكن العديد من السكان من تأمين احتياجاتهم الأساسية، كما ازدادت البطالة من 4.68% إلى 11.46 في العام نفسه، خصوصًا بين فئة الشباب، مما أدى إلى شعور بالإحباط واليأس من المستقبل إذا استمر على هذه الحال من الفقر والبطالة.

ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية:

السياسات الاقتصادية الفاشلة: اعتمدت الحكومة سياسات اقتصادية لم تكن تتماشى مع احتياجات الشعب؛ إذْ تم التركيز على المشاريع العملاقة الترفيهية، مثل الأنشطة السياحية: "الصيد بالصنارة، والتزلج على الماء، والرحلات النهرية والمشي لمسافات طويلة، والتجديف واليخوت، والذهاب إلى الشاطئ والاستحمام البحري التي لا تعود بالفائدة المباشرة على المواطنين، بينما أُهملت القطاعات الحيوية، مثل الزراعة، والصناعة" (Planet, 2017).

الفساد المالي: على مدى السنوات الـ 15 الماضية تسبّب الفساد في ضياع 234مليار دولار تقريبا من ميزانية الدولة، حيث تم تحويل الأموال إلى حسابات المسؤولين الفاسدين بدلًا من استثمارها في مشاريع تنموية، بل وصل الأمر إلى السرقة والنهب والاختلاس الذي انتهى بتهريب أموال البنوك الحكومية وغير الحكومية إلى الخارج مجموعة مما يقدر 100 مليار دولار؛ مما أدى إلى فقدان الكثير من البنوك لقدرتها على السير الطبيعي في أنشطتها المالية. (شعيب، 2024م).

ارتفاع تكاليف المعيشة: شهدت الأسعار ارتفاعًا غير مسبوق في المواد الغذائية والوقود تقريبا 30–40%، مما جعل الحياة أكثر صعوبة، خاصة للفقراء والطبقة المتوسطة.

تراجع الاستثمارات الأجنبية: بسبب عدم الاستقرار السياسي، تراجعت الاستثمارات الأجنبية إلى 3295 مليون دولار، ما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة البطالة.

كل هذه العوامل الاقتصادية أسهمت في خلق حالة من الغضب الشعبي، حيث شعر المواطنون بأنهم يدفعون ثمن فساد الحكومة وسوء إدارتها، مما دفعهم إلى النزول إلى الشوارع والمطالبة بالتغيير.

1.3 التوترات الاجتماعية وتصاعد الاحتجاجات:

مع تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية، بدأت الاحتجاجات الشعبية في الظهور بشكل تدريجي، في البداية كانت الاحتجاجات سلمية، يقودها الناشطون في منظمات المجتمع المدني، لكن مع تزايد القمع الحكومي، تحولت إلى مواجهات عنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين. ولم تكن الاحتجاجات مجرد تعبير عن الغضب، بل كانت تعكس رغبة قوية في إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي؛ فقد رفع المحتجون شعارات تنادي بإصلاحات شاملة، وإسقاط النظام الفاسد، وتحقيق العدالة الاجتماعية (Planet, 2017).

.2شرارة الثورة: الحراك الطلابي والاحتجاجات الجماهيرية:

2.1 الحراك الطلابي: بداية الغضب

كانت قضية "نظام الحصص" في التوظيف الحكومي واحدة من أكثر القضايا التي أثارت استياء الشباب في

بنغلاديش؛ إذ كان هذا النظام يُعطي امتيازات لفئات معينة على حساب الكفاءة، مما أدى إلى تهميش آلاف الخريجين المؤهلين الذين لم يجدوا فرص عمل بسبب سياسات غير عادلة. (Alam, 2024, p72).

في صباح 5 يوليو 2024م، بدأت التجمعات الأولى في حرم الجامعات الكبرى، خاصة في جامعة داكا، حيث نظّم الطلاب مسيرات سلمية رافعين لافتات يطالبون بإلغاء هذا النظام المجحف، ومع مرور الساعات ازدادت أعداد المتظاهرين، وانتقلت الاحتجاجات من الجامعات إلى الشوارع الرئيسية في العاصمة ومدن أخرى مثل شيتاغونغ وراجشاهي وغيرهما. ورغم سلمية المظاهرات في بدايتها إلا أن قوات الأمن تعاملت معها بعنف مفرط مستخدمة الغاز المسيل للدموع والعصي لتفريق المحتجين، هذا القمع الوحشي لم يُضعف عزيمة الطلاب، بل زاد من حدة الغضب، وجذب المزيد من المؤيدين إلى الحراك. (UNHR office fact finding report, 2024, P47).

2.2 تحوّل الاحتجاجات إلى حركة جماهيرية ودور وسائل التواصل الاجتماعي:

لم تقتصر الاحتجاجات على الطلاب وحدهم، فسرعان ما انضمت إليها فئات أخرى من المجتمع، مثل العمال والأساتذة والموظفين حتى بعض السياسيين المعارضين، وكان الفساد السياسي والاستبداد الحكومي من القضايا التي تؤرق المواطنين منذ سنوات، وجاءت احتجاجات الطلاب كمحفز للناس للنزول إلى الشوارع والمطالبة بإصلاحات أوسع، وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في انتشار الحراك وتوسّعه؛ إذْ استخدم الناشطون منصات مثل فيسبوك وتويتر لنقل الأحداث مباشرة، وفضح انتهاكات الحكومة، وحشد المزيد من الجماهير، كما ساعدت هذه المنصات في تنظيم المظاهرات وتحديد أماكن التجمع، مما جعل من الصعب على السلطات احتواء الحركة أو قمعها بالكامل (أحمد، 2024م، ص87).

مع استمرار الاحتجاجات لم يعد المتظاهرون يطالبون فقط بإلغاء نظام الحصص، بل رفعوا شعارات تُندّد بالفساد الحكومي، وتطالب باستقالة المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد، وإجراء إصلاحات سياسية شاملة، من بينها:

إنهاء الحكم الاستبدادي وضمان انتخابات حرة ونزيهة.

تعزيز حرية التعبير وحماية الصحفيين من القمع.

تحسين الأوضاع الاقتصادية، وخلق فرص عمل عادلة للشباب.

إصلاح نظام التعليم بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل (أحمد، 2024م، ص88).

2.3 مواجهة القمع الحكومي:

مع تصاعد الحراك ردّت الحكومة بإجراءات أكثر تشددًا، ففرضت حظر تجوّل في بعض المناطق، واعتقلت مئات الناشطين، وأغلقت بعض وسائل الإعلام التي كانت تغطي الأحداث، لكن هذه الإجراءات لم تنجح في كبح جماح الثورة، بل زادت من التضامن الشعبي مع المتظاهرين (أحمد، 2024م، ص89). وفي 12 يوليو 2024م، شهدت البلاد واحدة من أكبر التظاهرات في تاريخها، حيث خرج مئات الآلاف من الطلاب والمعلمين والعمال والموظفين وغيرهم إلى الشوارع في مسيرة سلمية حاشدة، متحدّين القمع، ومطالبين بتغيير جذري في النظام السياسي(Diganta, 12 July 2024).

2.4 القيادة والتنسيق السياسي:

لقد اتسمت الحركة الطلابية بقدرتها على تنظيم نفسها بشكل غير مركزي؛ مما جعل من الصعب على النظام استهداف قيادات محددة، فقد تم تنسيق المظاهرات بشكل عفوي، مما عزز من قوة الحراك الشعبي، وجعل من المستحيل على الحكومة إخماده بسهولة، وكما أسهم الطلاب في التوعية السياسية بين فئات المجتمع المختلفة، من خلال استخدام منصات التواصل الاجتماعي والأنشطة العامة، مما سهل توسيع نطاق الثورة (منظمة العفو الدولية، 2024م).

2.4 تصاعد الأحداث: من مطالب إصلاحية إلى ثورة شاملة:

2.4.1 استخدام القوة المفرطة وتأجيج الغضب الشعبي:

مع تصاعد الاحتجاجات لجأت السلطات إلى استخدام العنف المفرط لتفريق المتظاهرين، فتم نشر قوات الشرطة والقوات الخاصة في شوارع العاصمة دكا والمدن الكبرى الأخرى، واستخدمت هذه القوات الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، وأحيانًا الرصاص الحي لتفريق الجموع الغاضبة. (منظمة العفو الدولية، 2024م).

وفي يوم 10 يوليو 2024م وقعت أولى المواجهات الدامية عندما أطلقت قوات الأمن الرصاص على مسيرة طلابية، ممّا أدى إلى سقوط عدة ضحايا بين قتيل وجريح. هذا الحدث كان نقطة تحول كبيرة؛ إذْ أثار موجة من الغضب العارم في جميع أنحاء البلاد، ولم يعد الطلاب وحدهم في الشوارع، بل بدأت شرائح أخرى من المجتمع تنضم إليهم، بمن فيهم العمال، والمعلمون، والصحفيون، والنشطاء السياسيون (منظمة العفو الدولية، 2024م).

2.4.2 انضمام النقابات العمالية والمجتمع المدني:

بحلول منتصف يوليو من العام نفسه، لم تعد المظاهرات مقتصرة على الطلاب والشباب العاطلين عن العمل، بل انضمت إليها النقابات العمالية التي كانت تعاني من سياسات اقتصادية مجحفة، أدت إلى تدهور الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة، وأعلنت بعض النقابات عن إضرابات واسعة شلّت عدّة قطاعات، مثل النقل والصناعة، مما أدى إلى إضعاف الاقتصاد وإجبار الحكومة على محاولة التفاوض مع قادة الاحتجاجات. (UNHR office fact finding report, 2024, P48).

إلى جانب ذلك لعب المجتمع المدني دورًا بارزًا في دعم الحراك، حيث بدأت المنظمات الحقوقية بإصدار تقارير تدين القمع الحكومي، كما نظم المحامون والصحفيون مظاهرات تطالب بإطلاق سراح المعتقلين وضمان حرية التعبير، حتى بعض الشخصيات البارزة في الأحزاب السياسية المعارضة بدأت تعلن دعمها للحراك، رغم محاولات الحكومة التضييق على المعارضة بكل طرق ممكنة. (UNHR office fact finding report, 2024, P48).

2.4.3 امتداد الاحتجاجات إلى معظم المدن الكبرى:

مع اشتداد القمع ازدادت الاحتجاجات قوة وانتشارًا؛ حيث لم تعد مقتصرة على العاصمة دكا، بل امتدت إلى مدن أخرى، مثل: شيتاغونغ، وراجشاهي، وخُلنَة، وسيلهيت، وأصبحت الشوارع ساحة مفتوحة للمظاهرات اليومية، وبدأ المتظاهرون في إغلاق الطرق الرئيسية، مما أدى إلى شلل في حركة النقل والتجارة، ولم تقتصر المظاهرات على المسيرات السلمية فقط، بل بدأ بعض المتظاهرين في الرد على

عنف الشرطة بأساليب مختلفة، مثل تنظيم اعتصامات في الميادين العامة، وإقامة سلاسل بشرية لحماية المتظاهرين من الاعتقالات، وحتى مواجهة قوات الأمن بالحجارة في بعض الحالات (Dhaka Tribune, 2024).

2.5 تصاعد المطالب: من الإصلاح إلى الثورة:

مع مرور الأيام لم تعد مطالب المحتجين تقتصر على قضايا، مثل التوظيف أو تحسين الأوضاع الاقتصادية، بل بدؤوا يطالبون بإصلاحات سياسية ودستورية جذرية، وكانت أبرز المطالب التي رفعها المحتجون في أواخر يونيو2024م:

إقالة الحكومة الحالية بسبب فشلها في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

إجراء انتخابات نزيهة بإشراف دولي لضمان عدم تزويرها.

إصلاح الدستور لضمان الحريات السياسية والمدنية، ومنع تكرار الحكم الاستبدادي.

محاسبة المسؤولين عن قمع المتظاهرين وتقديمهم للمحاكمة.

تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال سياسات جديدة تدعم الفئات الفقيرة والشباب العاطلين عن العمل.

هذه المطالب كانت تعني تغييرًا جذريًّا في هيكل السلطة، وهو ما جعل الحكومة تشعر بالخطر الحقيقي على بقائها (Alam, 2024, p75).

إجراءات الحكومة لاحتواء الأزمة والتخفيف من تداعياتها:

مع استمرار الثورة واتساع رقعتها، حاولت الحكومة عدة استراتيجيات لاحتواء الأزمة والتخفيف من تداعياتها، مثل:

العرض على قادة الحراك فتح حوار وطني، لكن معظمهم رفضوا ذلك، معتبرين أنه مجرد محاولة خادعة لتهدئة الوضع دون تحقيق إصلاحات حقيقية.

محاولات تفريق المتظاهرين بالقوة، مما زاد من أعداد القتلى والجرحى، وأثار المزيد من الإدانات الدولية.

قطع الإنترنت في بعض المناطق للحد من انتشار المعلومات حول القمع والانتهاكات.

لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، لأن الاحتجاجات كانت قد وصلت إلى نقطة اللاعودة، وأصبح الشارع البنغلاديشي مصممًا على إحداث تغيير حقيقي (Diganta, 22 July 2024).

2.6 التحول من إصلاح نظام الحصص إلى استقالة الحكومة:

2.6.1 أهم أسباب استقالة الحكومة الراهنة:

تصعيد الحراك الشعبي المتزايد

بدأت الاحتجاجات كموجة اعتراض على السياسات الاقتصادية المجحفة، لكنها سرعان ما اتسعت لتشمل مطالب سياسية جوهرية، مثل: إلغاء القوانين التمييزية، وتعديل الدستور، ومكافحة الفساد. ومع استمرار التظاهرات اتسمت الاحتجاجات بالسلمية، رغم بعض المحاولات لقمعها، ممّا عزز من زخمها وقوتها(Alo, 20 July 2024).

الضغوط الدولية والإقليمية:

لم يكن تصاعد الحراك الشعبي هو العامل الوحيد في استقالة الحكومة، بل لعبت الضغوط الدولية دورًا كبيرًا في هذا القرار؛ فقد أبدت العديد من الدول والمنظمات الدولية قلقها من انتهاكات حقوق الإنسان، ودعت إلى احترام إرادة الشعب، كما فرضت بعض الدول عقوبات على شخصيات حكومية، مما زاد من عزلة النظام ودفعه إلى تقديم تنازلات(The Star, 19 July) 2024.

انقسام داخل مؤسسات الدولة:

مع استمرار الاحتجاجات بدأت تظهر خلافات داخلية في مؤسسات الدولة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية؛ فبعض القيادات الأمنية رفضت استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، بينما طالبت شخصيات نافذة داخل النظام بإيجاد حلول سياسية بدلًا من القمع، وهذه الانقسامات أضعفت موقف الحكومة، وجعلت استقالتها أمرًا لا مفر منه (Rahman, 2024, p37).

2.6.2 تشكيل الحكومة الانتقالية:

بعد إعلان استقالة الحكومة، جرت مفاوضات بين قادة الحراك الشعبي ومؤسسات الدولة المختلفة لتشكيل حكومة انتقالية تُشرف على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وقد تم اختيار شخصيات مثل الاستاذ الدكتور محمد يونس (صاحب جائزة نوبل)، والأستاذ الدكتور أصيف نزرول (أستاذ بجامعة داكا) وغيرهم، ممّن حظوا بقبول شعبي، ومثّلوا مختلف أطياف المجتمع، لضمان تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية، وكانت المهام الأساسية للحكومة الانتقالية تتلخص فيما يلي:

وضع خارطة طريق سياسية واضحة تتضمن تعديل الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

إصلاح القضاء وضمان استقلاليته لمحاربة الفساد وتعزيز العدالة.

إلغاء القوانين التمييزية التي كانت قد أحدثت الفجوة بين فئات المجتمع المختلفة.

إقرار سياسات اقتصادية عادلة لمعالجة المشكلات التي كانت من الأسباب الرئيسية للاحتجاجات. (Tribunal 1973, sec. 20/2).

2.6.3 الإصلاحات والتعديلات المتفق عليها:

تعديل الدستور:

أحد أهم المطالب التي ركّز عليها الحراك الشعبي كان تعديل الدستور لضمان فصل السلطات، وتعزيز الحقوق والحريات، وتقليل صلاحيات السلطة التنفيذية، لمنع أي استبداد مستقبلي. (Hossain, 2024, p98=). وتم الاتفاق على تشكيل لجنة دستورية تمثّل مختلف الأطراف للعمل على دستور جديد يضمن العدالة والمساواة.

إلغاء القوانين التمييزية:

كانت هناك العديد من القوانين التي كانت تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية، سواء على المستوى الاقتصادي، أو السياسي، أو الحقوقي. وقد اتُفق على مراجعة هذه القوانين وإلغائها، مثل التمييز في القبول الجامعي ضد بعض الأقليات الدينية، وإلغاء القوانين المقيدة لحرية تنقل المرأة، وإلغاء بعض بنود "قانون الخدمة المدنية" التي كانت تمنع من شغل مناصب معينة من بعض الفئات من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ضمان استقلالية القضاء:

كان الفساد المستشري في القضاء أحد أكبر التحديات التي واجهت البلاد قبل الاحتجاجات، مما جعل المواطنين يفقدون الثقة في العدالة؛ ولهذا تم الاتفاق على إصلاح النظام القضائي وضمان استقلاليته التامة عن أي تأثير سياسي؛ بحيث يصبح مؤسسة تحمي حقوق الجميع بلا استثناء وثيقة يوليو: ميثاق سياسي مقترح لبنغلاديش. (Diganta, 05.8.2025).

د- سياسات اقتصادية أكثر عدلًا:

من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع الاحتجاجات كانت الأوضاع الاقتصادية الصعبة، من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم إلى تفشي الفساد في مؤسسات الدولة. وبناءً على ذلك تضمنت الإصلاحات وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتعزيز الاستثمار، ومحاربة الفساد المالي والإداري (Siddique, 2022, p68).

3.1 التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية:

رغم أن استقالة الحكومة والإعلان عن الإصلاحات كانت خطوة كبيرة نحو التغيير، إلا أن هناك العديد من التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية، ومنها:

محاولات ضمان تنفيذ الإصلاحات دون تأخير أو تلاعب من الأطراف التي قد تحاول التجنب عن التغييرات.

محاولات الحفاظ على الأمن والاستقرار في ظل الأوضاع المتوترة.

محاولات المحافظة على تحقيق التوافق الوطني بين مختلف القوى السياسية لضمان نجاح المرحلة الانتقالية.

خطوات إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة بعد سنوات من الفساد وسوء الإدارة.

3.2 تداعيات الثورة والتحديات اللاحقة:

بعد نجاح الثورة في إحداث تغيير سياسي، واجهت البلاد تحديات كبيرة، من بينها:

ضمان تنفيذ الإصلاحات الموعودة، وعدم السماح بعودة الفساد والاستبداد.

إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية لضمان التوزيع العادل للثروات والفرص.

حماية مكتسبات الثورة من القوى التي حاولت التجني عليها أو استخدامها لأغراض سياسية. (Siddique, 2022, p69).

4. التحديات والانتقادات التي واجهتها ثورة يوليو في بنغلاديش:

رغم النجاح الذي حققته ثورة يوليو 2024م في بنغلاديش في الإطاحة بالحكومة الاستبدادية وفتح المجال لإصلاحات سياسية واجتماعية، إلا أنها لم تكن خالية من التحديات والانتقادات؛ فقد واجهت الثورة مقاومة داخلية وخارجية، وظهرت تساؤلات حول مدى قدرتها على تحقيق أهدافها بشكل كامل ومستدام (Alo, 2024).

فأهم التحديات والانتقادات التي واجهتها الثورة هي:

التحديات التي واجهتها الثورة:

4.1.1 مقاومة النظام القديم ومحاولات الالتفاف على الثورة:

بعد استقالة الحكومة حاولت بعض القوى السياسية التقليدية إعادة تنظيم صفوفها والتأثير على العملية الانتقالية لضمان استمرار نفوذها. (Alam, 2024, p74). وقد ظهرت محاولات لتقديم إصلاحات شكلية دون المساس بجوهر المشكلات التي قامت الثورة من أجله، ولكن بعض المؤسسات الأمنية والعسكرية لم تتقبل التغيير بسهولة، وحاولت عرقلة تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية.

4.1.2 الأوضاع الاقتصادية المتدهورة:

أدت الاحتجاجات والإضرابات خلال الثورة إلى توقف وتعطيل القطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة، وهذا سبب في تباطؤ وتراجع النمو الاقتصادي؛ نتيجة إلى ذلك ارتفعت معدلات البطالة لأن كثيرًا من الناس فقدوا أعمالهم، كما أن الحكومة الانتقالية واجهت صعوبة في إعادة الاستقرار الاقتصادي بسرعة. وبالرغم من محاولات الإصلاح استمرت مشكلات الفقر والفجوة بين الأغنياء

والفقراء، مما جعل تحقيق العدالة الاجتماعية أمرًا صعبًا ومعقدًا (Alam, 2024, p75).

الانقسامات الداخلية بين القوى الثورية:

لم تكن الثورة موحدة بشكل كامل، فقد ظهرت خلافات أيديولوجية بين الحركات الطلابية والقوى السياسية حول طبيعة الإصلاحات المطلوبة. وانقسمت بعض المجموعات بين من يريدون تغييرات تدريجية ومن يطالبون بتحولات جذرية وسريع، أدى ذلك إلى تأخير تنفيذ بعض القرارات المصيرية، مثل صياغة دستور جديد أو سن قوانين تضمن المساواة والعدالة الاجتماعية.

ضعف الخبرة السياسية للقيادات الجديدة:

لم يكن لدى العديد من قادة الثورة، خصوصًا من الحركات الشبابية والطلابية، خبرة كافية في إدارة شؤون الدولة، وقد أدى هذا إلى بعض القرارات غير المدروسة التي سببت ارتباكًا في المشهد السياسي، واحتاجت الحكومة الانتقالية إلى وقت طويل لبناء مؤسسات قوية قادرة على إدارة البلاد بشكل فعال.

التدخلات الخارجية والضغوط الدولية:

لم تكن الدول الكبرى راضية تمامًا عن التحولات التي أحدثتها الثورة، وظهرت ضغوط سياسية واقتصادية من بعض القوى الإقليمية والدولي، ولقد تأخر الدعم المالي والاستثمارات الأجنبية نتيجة عدم الاستقرار السياسي، مما زاد من صعوبة إنعاش الاقتصاد، وحاولت بعض القوى الخارجية خاصة الهند المجاورة استغلال الفوضى لتعزيز مصالحها الخاصة في البلاد (The Economist, 24 November 2024).

الانتقادات الموجهة للثورة:

4.2.1 لم تكن الثورة منظمة ومخططة:

اعتبر بعض المحللين أن الثورة افتقرت إلى القيادة الموحدة، مما جعل عملية اتخاذ القرارات صعبة، بما أُخذ على قادة الثورة عدم وجود رؤية واضحة لكيفية تحقيق أهدافهم بعد إسقاط النظام.

اتهامات بالفوضى والتسبب في عدم الاستقرار:

انتقدت بعض الجهات الثورة بحجة أنها أدت إلى اضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة، مما زاد من معاناة المواطنين، واعتبر البعض أن الحلول السياسية التفاوضية كانت أفضل من إسقاط النظام بالقوة.

عدم تحقيق جميع المطالب الثورية:

رغم التغييرات السياسية إلا أن بعض القوانين التمييزية لم يتم تعديلها بالسرعة المطلوبة، ولم يتحقق التغيير الاجتماعي الكامل الذي كان يحلم به الثوار، فما زال بعض الفجوات الاقتصادية والتمييز الاجتماعي مستمرة.

مخاوف من عودة النظام القديم بوجوه جديدة:

بعد فترة من نجاح الثورة، بدأت بعض الشخصيات السياسية المرتبطة بالنظام السابق في الظهور مجددًا في المشهد السياسي، وقد انتشرت مخاوف من أن يكون التغيير ظاهريًا فقط، دون إحداث إصلاحات عميقة في البنية السياسية والاقتصادية.

.5التأثير الإقليمي لثورة يوليو في بنغلاديش:

لم تكن ثورة يوليو 2024م في بنغلاديش حدثًا داخليًا فحسب، بل كان لها تأثيرات إقليمية واسعة، نظرًا للموقع الجيوسياسي الحساس للبلاد في جنوب آسيا، وارتباطها الوثيق بجيرانها مثل الهند، باكستان، الصين، ميانمار، وقد ألهمت الثورة الحركات الديمقراطية في المنطقة، وأثرت في سياسات الدول

المجاورة، سواء من حيث الإصلاحات الداخلية أو العلاقات الدبلوماسية. (وثائق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في جنوب آسيا، 2023م–2024م، ص61).

5.1 التأثير على الهند:

5.1.1 العلاقات السياسية بين بنغلاديش والهند:

تُعد الهند أكبر جارة لبنغلاديش، ولها تأثير مباشر على استقرارها السياسي، وبعد الثورة أبدت الهند قلقًا من صعود قوى سياسية جديدة قد تغير طبيعة العلاقات بين البلدين. رغم ذلك دعمت الهند الانتقال الديمقراطي، لكنها راقبت عن كثب السياسات الاقتصادية والأمنية التي ستتبناها الحكومة الجديدة.

5.1.2 الحركات الديمقراطية في الهند:

ألهمت الثورة بعض الحركات الاحتجاجية في الهند، خاصة بين الشباب والمجموعات المهمشة، للمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية أوسع، وتصاعدت المطالب بمزيد من الديمقراطية في بعض الولايات الهندية التي تعاني من القمع السياسي والتفاوت الاقتصادي.

5.2 التأثير على باكستان:

5.2.1 مخاوف من انتشار موجة الاحتجاجات:

لدى باكستان تاريخ طويل من الاضطرابات السياسية، وكانت السلطات تخشى أن تكون الثورة في بنغلاديش شرارة لحراك مشابه داخل البلاد، وقد نشطت بعض الأحزاب المعارضة في باكستان مستلهمة تجربة بنغلاديش، مما أدى إلى تصعيد المطالب بإصلاحات ديمقراطية.

5.2.2 العلاقات الثنائية بين باكستان وبنغلاديش:

كانت العلاقة بين البلدين متوترة تاريخيًّا منذ استقلال بنغلاديش عام 1971م، لكن الثورة أعادت تشكيل المشهد السياسي، لقد حاولت باكستان إعادة بناء علاقاتها الدبلوماسية مع القيادة الجديدة في بنغلاديش، مع التركيز على التعاون الاقتصادي والتجاري. (وثائق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في جنوب آسيا، 2023م–2024م، ص61).

5.3 التأثير على الصين:

5.3.1 المصالح الاقتصادية والاستثمارية:

تُعد الصين أحد الشركاء الاقتصاديين الرئيسين لبنغلاديش، وقد راقبت الثورة بحذر، وبعد سقوط الحكومة السابقة، سعت الصين إلى الحفاظ على نفوذها الاقتصادي من خلال إقامة علاقات مع الحكومة الجديدة، وكان هناك قلق في الصين من أن تؤدي التغيرات السياسية إلى إعادة توجيه بنغلاديش نحو تحالفات جديدة، مثل تقوية علاقاتها مع الهند أو الغرب.

5.3.2 التأثير على السياسات الداخلية الصينية:

رغم أن الصين دولة ذات نظام سياسي صارم، إلا أن بعض النشطاء الديمقراطيين هناك استلهموا تجربة الثورة في بنغلاديش، فظهرت دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي الصينية للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية، لكن الحكومة الصينية قمعت هذه التحركات بسرعة. (وثائق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في جنوب آسيا، 2023م–2024م، ص62).

5.4 التأثير على ميانمار:

5.4.1 قضية اللاجئين الروهينغا:

تعد أزمة الروهينغا واحدة من القضايا الأكثر حساسية في المنطقة، حيث تستضيف بنغلاديش مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من الاضطهاد في ميانمار. وبعد الثورة طالبت الحكومة الجديدة في بنغلاديش بحل جذري للأزمة، مما زاد من الضغوط الدولية على ميانمار، وقد دفع هذا ميانمار إلى محاولة تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي من خلال تبني خطاب

إنساني يركز على معاناة اللاجئين وحقوقهم الأساسية، مع تعزيز الشفافية في عرض الحقائق المتعلقة بأوضاعهم، كما يسهم التعاون مع المنظمات الدولية والإغاثية، وتبني مبادرات عملية لتحسين ظروف المخيمات وتوفير التعليم والرعاية الصحية، في إظهار جدية الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة، لكنها لم تُقدم حلولًا ملموسة للقضية.

5.4.2 التأثير على الحركات السياسية في ميانمار:

ألهمت الثورة بعض الحركات الديمقراطية في ميانمار، خاصة بعد الانقلاب العسكري هناك، مما أدى إلى تصاعد المعارضة ضد الحكم العسكري، وشهدت بعض المناطق الحدودية بين ميانمار وبنغلاديش اشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة التي استلهمت روح الثورة. (وثائق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في جنوب آسيا، 2023م–2024م، ص62).

5.5 التأثير على العلاقات الدولية لجنوب آسيا:

5.5.1 إعادة رسم التوازنات السياسية في المنطقة:

حدثت تغييرات ملحوظة بعد الثورة المذكورة في بنغلاديش في علاقاتها مع القوى العالمية الكبرى، فقد سارعت الدول الغربية، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي إلى إبداء دعمها للحكومة الجديدة، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية، وتشجيع الإصلاحات لضمان الاستقرار وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والأمن، وفي المقابل سعت بعض القوى التقليدية، مثل الهند، إلى الحفاظ على مصالحها الراسخة في البلاد، خاصة في مجالات الطاقة والتسليح، وذلك عبر استمرار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، ومحاولة التأقلم مع الوضع السياسي الجديد. هذه التفاعلات تعكس التنافس الدولي على النفوذ في بنغلاديش بسبب موقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية في المنطقة.

5.5.2 تعزيز دور المنظمات الإقليمية:

أثارت الثورة في بنغلاديش جدلاً ونقاشاً حول دور منظمات التعاون الإقليمي، مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، في دعم التحولات الديمقراطية في المنطقة، فقد طرح النقاش تساؤلات حول مدى قدرة هذه المنظمات على مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن دورها في حل النزاعات السياسية والاقتصادية؛ نتيجة لذلك ظهرت مطالبات بإجراء إصلاحات داخل هذه المنظمات، بحيث تصبح أكثر فاعلية في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي، وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء للتعامل مع الأزمات بشكل أفضل.

الخاتمة:

لقد كانت ثورة يوليو2024م في بنغلاديش حدثًا محوريًّا أعاد تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، وفتح آفاقًا جديدة لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على العدالة والمساواة؛ فقد نجحت هذه الثورة في إسقاط نظام استبدادي، لكنها لم تكن مجرد حركة سياسية، بل كانت تعبيرًا عن رغبة الشعب العميقة في التغيير وتحقيق إصلاحات جذرية تضمن حقوق جميع الفئات، بغض النظر عن الطبقة أو الدين أو العرق. رغم الإنجازات التي حققتها الثورة، إلا أن التحديات لا تزال قائمة، حيث تواجه الحكومة الجديدة اختبارات صعبة في إرساء الاستقرار السياسي، وإصلاح الاقتصاد، وضمان الحريات الأساسية. كما أن القوى

التقليدية تحاول إعادة ترتيب أوراقها، مما يجعل مسألة حماية مكتسبات الثورة ضرورة ملحّة.

إقليميًّا لم تكن الثورة حدثًا معزولًا، بل أثرت على الأنظمة السياسية والحركات الديمقراطية في جنوب آسيا، وأعادت رسم العلاقات بين بنغلاديش وجيرانها. ومع ذلك فإن مدى نجاح هذه الثورة في إحداث تغيير دائم يعتمد على قدرة القيادة الجديدة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبناء مؤسسات قوية تحمي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي النهاية يمكن القول: إن ثورة يوليو ليست مجرد لحظة في التاريخ، بل بداية لمسار طويل من التغيير والإصلاح، وإذا استمرت بنغلاديش في تبني سياسات قائمة على المساواة والشفافية والحكم الرشيد، فإنها ستتمكن من تحقيق الثورة، وإرساء نموذج ناجح لمجتمع خل من التمييز والفساد والاستبداد.

نتائج الدراسة:

ينتظر الشعب البنغالي عامة والمسلمون خاصة مثل هذه الثورة الطلابية والشعبية لإنقاذ مواطني البلاد من الظلم الشديد والاضطهاد الديجور والدياجي من قِبل الحكومة الظالمة الكائنة آنذاك، كما ذكرنا في البحث. والآن نذكر بعض النتائج التي تتعلق بهذه الدراسة، وهي كما يأتي:

أثبتت هذه الثورة أن الطلاب قادرون على أن يكونوا قوة دافعة في مقاومة الظلم والمطالبة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، كما ساهمت في رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز الطبقي والديني والعرقي.

دعت هذه الثورة إلى إصلاحات شاملة في السياسات التعليمية والاجتماعية لضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم، مما أثار جدلاً وطنيًّا حول المساواة في التعليم والتوظيف.

لعبت الحركة الطلابية دوراً مُهِمًّا في تشكيل الرأي العام الذي يرفض التفاوت الاجتماعي في الدولة، وساهمت في إطلاق حوار اجتماعي واسع حول ضرورة بناء نظام عادل يضمن حقوق الجميع.

لقد جذبت ثورة يوليو 2024م اهتمامًا إعلاميًّا كبيرًا؛ مما ساعد على رفع أصوات الطلاب إلى العالم، وربط نضالاتهم بقضايا العدالة الاجتماعية العالمية؛ ما زاد من الضغط على الحكومة للاستجابة للمطالب المشروعة.

أسهمت هذه الحركة في إعادة تعريف "الهوية البنغلاديشية" باعتبارها هوية موحدة تركز على المواطنة والمساواة، بعيداً عن الانقسامات التقليدية.

التوصيات:

وفي نهاية هذه الدراسة يمكن أن نقدم بعض التوصيات المطلوبة لحفظ قيم هذه الثورة حتى يستفيد الشعب البنغلاديشي منها، وهي كما يأتي:

تضمين قيم العدالة والمساواة في المناهج التعليمية لترسيخ هذه القيم في أذهان الأجيال الناشئة.

إنشاء هيئات رقابية مستقلة لمكافحة كل أشكال التمييز في المؤسسات التعليمية والوظيفية.

تمكين الشباب في عملية صنع القرار للمشاركة في السياسات الوطنية من خلال إنشاء مجالس طلابية استشارية ترتبط مباشرة بمؤسسات الدولة.

تشجيع الحوار المجتمعي المستمر بين مختلف الفئات الاجتماعية لمناقشة التمييز والحلول العملية.

إنشاء مراكز دعم متخصصة تقدم استشارات قانونية ونفسية لضحايا التمييز، وتساعدهم في استعادة حقوقهم بطرق قانونية وإنسانية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

[1] أحمد، رضوان. (2024م). دور شبكات التواصل الاجتماعي في الحراك الشعبي في بنغلاديش. جامعة داكا: مجلة العلوم السياسية والاجتماعية. العدد 15.

[2] تقارير منظمة العفو الدولية حول قمع الحريات في بنغلاديش. (2024م). Amnesty International Reports, 2024

[3] الحسن، عبد الغني. (2020م). الثورات الشعبية وأثرها في التحول الديمقراطي. بيروت: دار الفكر العربي.

[4] الشحود، علي بن نايف. 2012م. بحوث ومقالات حول الثورة السورية (نصائح وتوجيهات على الطريق). المصدر: المكتبة الشاملة. ط1.

[5] شعيب، محمد. (2024م). بنغلاديش ... خطة لاستعادة 100 مليار دولار من الثروات المغسولة. https://www.aljazeera.net/blogs/2024/10/27

[6] عبد الكريم، محمد. (2018م). الحركات الطلابية في جنوب آسيا: دراسة في السياق السياسي والاجتماعي. القاهرة: المركز العربي للبحوث.

[7] وثائق الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في جنوب آسيا. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. 2023-2024م.

[8] الاقتصادي، (.The Economistالثورة الكبرى في عام 2024م تواجه الآن تحديات... 24.11.2024

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] Alam, T. (2024). “July Uprising in Bangladesh: A Timeline and Analysis”. Asian Journal of Political Studies, Vol. 12, Issue 2.

[2] Dhaka Tribune, Army Chief: Soldiers will be on streets until normalcy returns, 24 July 2024.

[3] Hossain, A. (2024). "The Role of the Judiciary in Bangladesh's Political Reform". Bangladesh Law Review. Vol. 10. No. 1

[4] Hasan, M. (2023). “Authoritarianism and Civil Resistance in South Asia”. New Delhi: South Asian Academic Press.

[5] International Criminal Tribunal Act 1973, as amended in 2024.

[6] Nayadiganta. (Daily newspaper).

[7] Planet, L. (2017). “Top 10 best value destinations for 2011”. ISBN: 978-1-74220-090-3.

[8] Prothom Alo, (Daily newspaper).

[9] Rahman, S. (2024). “Youth Movements and Political Change in Bangladesh”. Dhaka: Bengal Institute of Political Studies.

[10] Siddique, N. (2022). “Corruption and Governance in Bangladesh: Challenges of Reform”. London: Rutledge.

[11] The daily Star, (Daily newspaper).

[12] UNHR office fact finding report, (2024). Human Rights Violations and Abuses related to the Protests of July and August 2024 in Bangladesh. Dhaka: Inqilab Moncho.